IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الخامس – العدد الثاني – البحث الثالث (ص: 41 - 52)
15 – أيار – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[السياق اللغوي ولسانيات النص نحو مقاربة منهجية علائقية]

[الباحث: حسن حماني]
[لسانيات النص وتحليل الخطاب - كلية الآداب والعلوم الإنسانية – مكناس، المغرب] 2020 – 2021 م

ملخص الدراسة:
يلخص هذا المقال العلمي الحديثَ عن قضيتين اثنتين من بين القضايا المركزية التي ناقشتها لسانيات النص عبر مسار تطورها الزمني، وهما: الانتقال من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص، والأخرى تتمثل في رصد العلاقة بين السياق وأفعال اللغة ولسانيات النص. ومن هنا حاولت إبراز الدور المثالي الذي تسهم به البنيات الكبرى في مجال الدراسات اللسانية النصية للوصول إلى الوحدة المعنوية للنصوص، من خلال ربطها بين أجزاء الكلام، بعد القصور الذي عرفته البنيات الصغرى في وصف الكلام وتحليله، حيث أفادت من المفاهيم والآليات والأدوات اللسانية الحديثة، التي تمكنها من الوصول إلى سياقات النصوص المعرفية، وقضاياها الفكرية، لأن السياقات النصية أجهزة تزود النصوص بمعارف خارج . نصية مختلفة تساعد على إدراكها. ومن ثم خلصنا إلى ما يلي:

- ✓ إن دور البحث اللغوي يتمثل في نقل وظيفة الفعل اللغوي ورؤيته الأساس وآلياته المنهجية إلى تحليل النصوص.
- ✓ إن السياق تجسيد لمناسبة من المواقف الكلامية والأفعال اللغوية، وأحوال اللفظ.
- ✓ إن المقاربة اللسانية النصية تنبني على رؤية تفاعلية بين النص والسياق، وتهدف إلى فهم النصوص واستيعابقضاياها المعرفية.

الكلمات المفتاحية: لسانيات النص، النص، السياق، السياق اللغوي، الفعل اللغوي، مقاربة منهجية، مقاربة علائقية.

[The Linguistic Context and the Textual Linguisti towards a Methodological and Relational Approach]

Abstract
This paper summarizes the two central issues that textual linguistics discussed throughout its development: The first is the shift from sentential linguistics to textual linguistics, and the other is the relationship between the context, the speech acts, and textual linguistics. Therefore, I tried to highlight the ideal role played by the major structures in the field of textual studies to reach texts' unity through matching the parts of speech, especially given the inability of the minor structures to describe and analyse speech since it benefited from the modern concepts, the mechanisms and the tools that enable it to access the contexts of cognitive texts and their intellectual issues. This is so because the textual contexts are the mechanisms that provide the texts with the different outside knowledge that helps to recognize them. We came to the following conclusions:

- The role of linguistic research is to transfer the function of the linguistic act, its basic vision and methodological mechanisms to text analysis.
- The context is an embodiment of appropriate verbal positions, linguistic verbs, and verbal conditions.
- The textual linguistic approach is based on an interactive vision between text and context, and aims to understand the texts and to assimilate their cognitive issues.

Key words: Textual Linguistics, The Text, The Context, The Linguistic Context, The Speech Act, The Methodological Approach, The Relational Approach.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الخامس – العدد الثاني – البحث الثالث (ص: 41 - 52)
15 – أيار – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

مقدمة

يعد النص فسيفساء للعديد من المتتاليات الجملية والوحدات اللغوية النحوية، والبنى العميقة، والمركبات القضوية التي تكشف عن أحوال الموضوعات والمواقف اللغوية من خلال رؤى نصية مثالية عميقة، وآليات لسانية نصية، وهي بمثابة نظام متكامل من العلاقات بين أبنية النص، للجمع بين المكونات والربط بين الأفكار ودمج القضايا النصية بواسطة علاقات قضوية متداخلة، قصد فهم النصوص واستيعابها، وتحليل بنياتها الكبرى وتأويل مضامينها. حيث يهدف هذا المقال العلمي إلى الإفصاح عن ظاهرة التحول التداولي في لسانيات النص، وإبراز أهمية البنيات النصية الكبرى، ووضع الضوابط المحددة للعلاقات المتشابكة بين عناصر هذه البنيات التي تؤدي إلى إنتاج الدلالة التعبيرية للتراكيب؛ وكذلك ذكر العلاقة الوطيدة الرابطة بين السياق والأفعال اللغوية ولسانيات النص. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال منهج لسانيات النص، باعتباره منهجا لسانيا تحليليا دقيقا مناسبا لدراسة هذه القضايا النصية اعتمادا على بعض الدراسات السابقة، أهمها: "النص والسياق" لـ"فنديك"، و"اللغة والمعنى والسياق لـ"جون لاينز"، "لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب لمحمد خطابي"، "نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي لـ"أحمد عفيفي". وبناء على ذلك، كيف تم الانتقال التداولي من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص؟ وما هي خصوصيات ومقتضيات العلاقة الجامعة بين السياق والأفعال اللغوية، ولسانيات النص؟

1. متواليات أفعال اللغة مدخل للسانيات النص

يعد مصطلح ((فعل الكلام)) في الواقع مصطلحا مضللا بحد ذاته، فهو يعطي وزنا كبيرا لذلك الجزء من اطلاق الوحدات اللغوية الذي يؤدي إلى نقشها في الوسط المادي الصوتي بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى. ويعتبر مصطلح ((فعل اللغة)) أفضل بكثير من المصطلح السابق(لاينز، 1987، ص189) لمكانته المهمة ضمن مجال الأبحاث التداولية واللغوية. وتتمثل مهمة البحث اللغوي في إمكانية نقل خاصية الفعل اللغوي والرؤى الأساس التي تطورت في نظريته وآلياته المنهجية إلى تحليل النصوص(فولفجانج، 2000، ص285). وفي تحليلنا لضروب الاختلاف بين الجمل المركبة والمتواليات التي تتكافأ من الوجهة السيمانطيقية، وما يطابق أوجه الاختلاف في استعمال أدوات الربط، كنا قد لاحظنا عددا من القيود مما يتطلب استعمال المتواليات بدلا من استخدام الجمل المركبة(فنديك، 2000، ص285). ذلك أن مصطلح ((فعل اللغة)) يستخدم الآن على نطاق واسع في معناه التقني الذي أضفاه عليه أستن فلن أحاول استبداله بفعل آخر، على أنه ينبغي أن لا يغيب عن البال أبدا أن ((فعل اللغة)) يراد به الفعل الذي يشمل إنتاج كل من لغة الكتابة ولغة الكلام، شأنه في هذا شأن الوحدة اللغوية(لاينز، 1987، ص189). وللإشارة أن متواليات الأفعال اللغوية تخضع لشروط علمية دقيقة، وأحد هذه الشروط قد كشفت على أن الجمل الجديدة، وبعض أدوات الربط إنما تدل على متواليات أفعال اللغة المخصوصة، ومثال ذلك أن الحكم المثبت (الاثبات والتقرير) قد يتبعه تفسير أو إضافة معنى زائد كما يتبع الاثبات تصحيحا أو خيارا بديلا أو قد يعقبه حكم مثبت إنكارا أو تناقضا(فنديك، 2000، ص285). ذلك أن القيام بتأكيد أو تقرير جملة خبرية لا يعني أداء عمل كلامي من نوع معين من القوة اللاكلامية دون سواه، بل وبموجب رأي أوستن كما شاهدناه، تعتبر الوظيفة البيانية أو الوظيفية الوصفية للغة(لاينز، 1987، ص203). وبوجه عام يمكن الاحتجاج بأن حدود الجملة تكون مناسبة لأن تدل على الحدود الفاصلة بين أفعال اللغة لأنها تؤطرها ضمن إطار زمكاني محدد، وتحدد قضاياها المعرفية. ومن بين الأمثلة على ذلك، مايلي (فنديك، 2000، ص285):

1. سأعطيك نقودا، إلا أنك لا تستحقها.

2. إني لا أريد أن أسافر في هذه اللحظة إلى إيطاليا، لأن الطقس هناك رديء للغاية.

وتجدر الإشارة إلى أن النصين يعرفان تماسكا دقيقا تركيبيا ومنطقيا ودلاليا من خلال توظيفنا للسياق الذي قام بدور مركزي في هذا الجانب، متمثلٍ في الوصول إلى معانيهما الداخلية، التي تكشف لنا عن فرق نظري مهم وكبير بين "الصنفين السابقين من الأمثلة، وهذا الأمر عائد لاختلاف القضايا الفكرية والمعرفية المشكلة لهما. علاوة على أن القضايا كيانات مجردة من نوع معين، أما نقوش الكلام فلها كيانات مادية يمكن تحديدها بواسطة حاسة واحدة من الحواس، مثل حاسة السمع أو حاسة البصر، أو حاسة اللمس وغيرها"(لاينز، 1987، ص196)؛ إذ نجد الحكم في المثال الأول قائما في إنجاز الوعد ثم يعقب بتقرير عدم الاستحقاق، بينما نجد في المثال الثاني إيماء إلى النصح مصحوبا بتقرير وإثبات(فنديك، 2000، ص285). وبناء على ذلك، فعلى الرغم من اختلاف التصورات وتباين المواقف الكلامية، فإن هذه الدراسات قد أثمرت تحديدا دقيقا للمفاهيم الخاصة بنظرية الفعل اللغوي والإجماع على أن النصوص يجب أن تحدد بأنها أدوات للفعل اللغوي الاتصالي، وأنها أفعال مركبة (متتاليات لأفعال لغوية)، تأتلف من أفعال جزئية (فولفجانج، 2000، ص56). ومن ناحية أخرى هناك أمثلة لا تظهر فيها أفعال اللغة سهلة الانجاز بواسطة ظاهر جملة واحدة (أو عبارة جملة واحدة)، ومنها ما يلي(فنديك، 2000، ص285):

3. إن الطقس بارد هنا، ومن فضلك أغلق الباب.

4. ولأني منهمك في العمل، فالزم الصمت.

5. ولأني ليست لدي ساعة، فكم هي الساعة الآن؟

يتضح طبقا لمعاني الأفعال في كل الأمثلة الواردة أعلاه، أن ما تفوه به "فنديك" امارات ذات نمط لغوي واحد، على الرغم من عدم تفوهه بالمتتالية الجملية ذاتها. والسبب الذي جعل المثال الثالث والرابع غير مقبولين، هو أن أداة الربط المستعملة يوجد لها تأويل سيمانطيقي، فهي تربط أحداثا مشارا إليها. وإن كان مثل هذا الربط لا يوجد في هذه الجمل، فكوني شاعرا بالبرد وكونك مغلقا للنافذة وكوني منهمكا في العمل، ولزومك الصمت، وعدم وجود ساعة لدي، وتذكيرك إياي بها، كل هذه أحداث لا تترابط على نحو مباشر وبالأولى كما ينبغي أن نقول، فإن كوني شاعرا بالبرد هو شرط لصياغة الأمر أو الطلب، وكوني منهمكا هو شرط في إصدار الأمر والطلب(فنديك، 2000، ص286). ذلك أن استيعاب النص لا يرتبط بفهم النصوص والاحتفاظ بها وتذكرها فحسب، بل بعمليات إدراكية أخرى أيضا. وضع الروابط بين معلومات من نص ما والمعارف والمعلومات التي نملكها من قبل، لزيادة معرفتنا أوتصحيحها (فنديك، 2001، ص259). ووفقا لهذه المعطيات يتبين بأن الربط بين مقتضيات هذه النصوص تم بشكل منطقي بناء على ترابط القضايا المشكلة لها. فالدعاء والشرط والطلب يتطلب من الباحث ربط المنطق العقلي باللسانيات للوصول إلى فهم وتحليل مضبوط لهذه المتتاليات النصية.

وكان لـ"أوستن" تفهم عميق واضح عن التعقيد في العلاقة بين الجمل ونقوش الكلام أكثر دقة من تفهم العديد من أتباعه لهذه العلاقة على ما يبدو، لأن التحليل الذي قدمه بنفسه للأعمال الكلامية، ولو أنه غير واضح في بعض النواحي وناقص تقنيا في نواح أخرى، فقد يعتمد بالتأكيد على إدراكه لحقيقة مفادها أن نقوش الكلام المتطابقة صوتيا يمكن أن تختلف فيما بينها بموجب تعابيرها المكونة وتركيبها النحوي(لاينز، 1987، ص196). وهذا يعني أن فعل اللغة الأول يهيئ وجود شرط فعل لغة تال بأفضل نحو، مما يجعل القضية شرطا للتأويل،

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الخامس – العدد الثاني – البحث الثالث (ص: 41 - 52)
15 – أيار – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

والاقتضاء ترتيب قضية في متوالية ما(فنديك، 2000، ص286). هكذا يتم وصل اللاحق بالسابق، وربط الشرط بجوابه. وبذلك، فمبدأ الوصل المتعلق بتأويل اختلاف الأفعال اللغوية يحكم الحالة المقتضية للربط بين جملتين داخل المتتالية نفسها، وهي ((إن اختلفتا خبرا وطلبا، أن يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف من تضمين الخبر معنى الطلب، أو الطلب معنى الخبر))، ومثال ذلك قوله تعالى: (وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا...)(البقرة، الآية:83).

يلاحظ أن جملة ((قولوا)) وردت بصيغة الطلب معطوفة، ولم يتقدم في الآية طلب تعطف عليه(خطابي، 1991، ص118). من هنا توجه الاهتمام في البحث النصي القائم على نظرية الفعل إلى الكشف عن المبادئ التي يربط على أساسها بين هذه الأحداث الجزئية لتكون أبنية الفعل في النصوص بالأبنية اللغوية المطابقة لها. وبهذا يجب على كل فعل جزئي أن يستند بوضوح إلى خواص لغوية للنص، مصورة في جمل النص(فولفجانج، 2000، ص56.57). وفي جميع الأحوال فإن الاثبات (أو الحكم) الأول يقدم تعليلا للطلب والأمر أو الاستفهام. وإذن ما نحتاج إليه هو أدوات ربط الجملة الأولية التداولية أو مجرد جمل جديدة نحو المثال الثالث والخامس. والنتيجة التي نستخلصها من هذه الأمثلة هي أن كل تغيير في قوة الفعل اللغوي يقتضي عبارة لجملة جديدة(فنديك، 2000، ص286). لهذا فاختلاف النصوص وتنوع عباراتها وأساليبها وتقنياتها يعود إلى تباين أنماط الأفعال اللغوية المشكلة لها.

ولم ننته بعد من تحليل الأعمال اللغوية، ومازال يتوجب علينا أن نحسب حسابا لحقيقة أن الجمل تنطق ضمن سياقات معينة وأن جزءا من محصلة معنى نقش الكلام اللغوي يستمد من السياق الذي ينتج فيه، ويتضح هذا تماما في حالة إشارة التعابير المؤشرة التي يشملها السياق(لاينز، 1987، ص200)، مما يبين أن المتتاليات اللغوية يوجهها سياق الحال، ويتحكم في مسارها الصحيح. وحتى نتمكن من أن نضع قاعدة سليمة لمثل هذه الافتراضات ينبغي أن نفحص بإمعان طبيعة متواليات أفعال اللغة. وفي نظرية فعل اللغة كنا سلمنا بوجود أفعال لغة مفردة ومركبة، بيد أنه من الممكن تسمية هذه الأخيرة إما مؤلفة، أعني أنها تقوم على عناصر الأفعال المكونة من المستوى نفسه وإما معقدة، أي إذا صار جزء أو أجزاء داخلة في عناصر الأفعال الكبرى، مثلا كفعل مساعد، وتؤول متوالية الأفعال كفعل واحد إذا صح تعيين غرض كلي واحد أو هدف واحد(فنديك، 2000، ص287)، ودليلنا في ذلك أن الامتداد الخطي للجملة من خلال إمكانات تتيحها وسائل الربط اللفظي والمضموني ينتج أبنية معقدة لكثرة تركب الجمل البسيطة وأجزائها، وتعدد أشكالها على المستوى التركيبي من جهة، وما يعقب ذلك من تشابك دلالات هذه الجمل ومكوناتها وتداخُلها، بل وتوقف معنى بعضها على بعض آخر على المستوى الدلالي من جهة أخرى(بحيري، 2006، ص197)، وما يتحكم في ذلك هو طبيعة الأفعال اللغوية الموظفة فيها؛ إذ ينبغي وضع الأفعال هذه كافة في مجموعة واحدة باعتبارها أعضاء صنف واحد، بالإضافة إلى فعل الشيء نفسه بالنسبة للأنواع الخاصة من القوة اللاكلامية التي تستخدم هذه الأفعال لتوضيح بعض القضايا النصية. وعلى أعلى مستوى عام فإن هذا الفعل قد يصير بدوره شرطا أو نتيجة لأفعال أخرى. وفي أحوال غير هذه نتحدث فقط عن متواليات الأفعال(فنديك، 2000، ص287). ذلك أن الحدث اللغوي والجملة والنص قوة دفعٍ لحل مشكلة العلاقة بين تدرج أوجه الانجاز للأفعال اللغوية المفردة ونمط الفعل للنص بأكمله(فولفجانج، 2000، ص57). وقد تصدق ضروب التمييز نفسها على جميع الأفعال اللغوية: فقد تكون لدينا متواليات من أفعال اللغة إلا أن بعضها يمكن أن يؤول كفعل لغوي واحد يتشكل من عناصر كثيرة أو من أفعال مساعدة(فنديك، 2000، ص287). وتشترك هذه الأفعال كافة في ميزة واحدة عند استخدامها في وحدات لغوية أدائية واضحة، وهي أن استخدامها يعبر عن رغبة لدى المتحدث، وهي أن شخصا ما وهو عادة المخاطب ينبغي أن يؤدي عملا معينا(لاينز، 1987، ص204). من ثم تسري الخواص العامة للأحداث الإنجازية على كل أنماط الأفعال اللغوية

(أنماط الفعل) مثل: الرجاء، الوعد، الأمر، السؤال، التأكيد وغيرها. ويذكر لك نمط من أنماط الحدث بخلاف القيود العامة، قيود تأسيسية يجب أن تتحقق إذا ما أريد نجاح فعل لغوي(فولفجانج، 2000، ص58).
ولنتعرض لبعض أمثلة أفعال اللغة المركبة(فنديك، 2000، ص287):

6. من فضلك أغلق الباب، إني أشعر بالبرد.

7. لقد فعلتَ كل ما في وسعك وسأعطيك دراجة جديدة.

8. يوجد بيتر في المستشفى. لقد أخبرني بذلك هاري.

لم يقصد بالمثال السادس في الأصل الحكم على حالتي الصحية (الفزيائية)، وإنما المقصود إظهار عرض أو طلب، وإن كان لا يمكن إنكار أن الجملة الثانية من المثال السابق تعد حكما مثبتا. وعلى ذلك، فإن استيفاء الفعل المطلوب من المستمع يستوفي في ذات الوقت رغبة المتكلم(فنديك، 2000، ص287)؛ إذ بتسويغ غرض وتبريره، فإنني أجعله أكثر قبولا ومطابقة لمقتضى الحال بالمعنى الدقيق لهذا اللفظ، فاحتمال أن المستمع يمكن أن يذعن لعرض يزداد قوة، وفي بعض السياقات التي يتطلب فيها مراعاة الآداب يكون مثل ذلك التبرير والتسويغ لفعل اللغة جوهريا(فنديك، 2000، ص287). وفي المقابل، فالمتتاليات الصغرى توحي بقضية جوهرية كبرى مفادها أن معنى جمل المثال السابع هو الوعد لا الحكم التقريري(فنديك، 2000، ص287). ومن هنا تتحدد أنماط الأفعال اللغوية وبخلاف صيغ الجملة تقوم الصيغ الأدائية بوظيفة مؤشرات معدلة للإنجاز، وأيضا أفعال الصيغة (الكيفية)، وظروف الكيفية وأدوات الوجهة التي يستطيع المتكلم بها تحديد نمط الحدث في منطوق ما أمام السامع(فولفجانج، 2000، ص57)، بل إبراز قوة الفعل اللغوي ومدى تأثيره في المتلقي، وبهذا فإن الجملة الأولى تؤدي وظيفة التقدير والاعتراف بالاستحقاق الذي يقدمه المتكلم للمخاطب، وبواسطة ذلك وضع المتكلم ما يشبه التزاما إزاء المستمع. ولما تم إنجاز هذا الشرط صار المستمع قادرا على أن يصيغ وعدا. ومرة أخرى فإن إثبات هذا الحكم إنما استعمل للتعبير عن جزء من شروط الوعد أعني التزام المتكلم(فنديك، 2000، ص288). يقول لاينز: "يرتبط الفعلان ((يعد)) و((يتعهد)) بعلاقة دلالية حيث إن استخدامهما في وحدات كلامية أدائية واضحة يلزم المتحدث بعمل معين وينبغي وضع الأفعال هذه كافة في مجموعة واحدة باعتبارها أعضاء صنف واحد"(لاينز، 1987، ص204،203). ففي الأمثلة الثلاثة إذاً توجد لدينا أفعال كلام، أعني ضروب الحكم المثبت التقريري مما يمكن أن يؤدي إلى حد ما وظيفة شرط أو جزء أو قاعدة لفعل كلام آخر، إلا أنه ينبغي من ناحية أخرى تخصيص ما إذا كان فعل الكلام منظورا إليه في كليته مركبا أو معقدا، أي ما إذا كانت ضروب الحكم التقريري ذات عناصر جوهرية أو ما إذا كانت أفعال الكلام مساعدة معينة على وجود فعل كلام رئيس(فنديك، 2000، ص288). على أساس أن جملة المثال السابع تطرح أصعب إشكال متمثل في كون الجملة الأولى تعبر عن تعليل لإعطاء الوعد، وفي ذات الوقت تستوفي شرطا تمهيديا لأصناف الوعود أي أن المتكلم يوجد في حال الاعتراف بالجميل إما منة منه أو إعجابا. وفوق ذلك فإنه بالرغم من أن الثناء المسبق قد يكون شرطا كافيا لإنشاء سياق التعهد والوعد بشيء ما، فمن المؤكد أنه ليس ضروريا(فنديك، 2000، ص289). حيث أصبح اليوم واضحا لدينا أنه من الخطأ أن نولي اهتماما خاصا بالأفعال الأدائية على غيرها، على أساس أن لمجمل الأفعال اللغوية مكانة خاصة في صياغة أوستن الأصلية لتحديد السياق النصي"(لاينز، 1987، ص205،204)، وقد يعاش كل سياق متفرد في الواقع، وينجز بناء على خلفية معرفية محددة من نماذج المواقف الوظيفية التي يمكن أن تشترط أسسها عن وعي بشكل مشترك، على أنها جمعية خاصة بجماعات(فولفجانج، 2000،

ص181)، تسهم في تحديد المواقف الوظيفية الاتصالية من خلال التعبير عن مقتضياتها، بشكل أكثر وضوحا، بوسائل لغوية متباينة وفعالة، حينما تكون ردود فعل المتلقين أكثر وجوبا(فولفجانج، 2000، ص58).

وبناء على ذلك، يمكن القول إن الفعل اللغوي فعل مزدوج، تداولي ولساني نصي، جامع بين المكتوب والمنطوق، وله وظيفة أساس متمثلة في تشكيل متتاليات لغوية رصينة، وتأطيرها وفق سياقها الزمكاني، ونقلها من حيز الجملة إلى مجال النص الواسع وآلياته اللسانية بواسطة عناصر التماسك والانسجام اللغوية والمنطقية، والتي تعمل جاهدة على الربط بين البنية اللغوية الشكلية والأحداث التي يحتويها النص. حيث تختلف أنماط هذه الروابط والعلاقات من حيث البساطة والتعقيد، وهذا الأمر عائد إلى انتماءات الباحثين اللسانيين وخلفياتهم المعرفية، وكذلك نوعية القضايا المتداولة والمعالجة في النص. من ثم، فالحدث اللغوي والمتتالية اللغوية النصية الكبرى والجملة بمثابة قوة دافعة بين الأفعال اللغوية وأوجه الانجاز اللغوي.

2. السياق اللغوي

يعد السياق تجريدا عاليا للعديد من المواقف الكلامية الاتصالية، التي تحدد قبول المنطوقات اللغوية (أو عدم قبولها) أوإصابتها (أو إخفاقها) أو كفايتها (أو عدم كفايتها) (محمد إبراهيم أحمد، 2012، ص171)، ويحتوي على أحداث لغوية تعين على نحو مطرد مناسبة العبارات المتواطئ عليها. وجزء من مثل هذه السياقات قد يكون على سبيل المثال أفعال كلام المشاركين وتكوينهم الداخلي (معرفتهم، واعتقاداتهم، وأغراضهم، ومقاصدهم)(فنديك، 2000، ص257)، وهو عامل مهم في تحديد محتوى القضية بواسطة أمارات معينة من نقوش الكلام في مناسبات مختلفة من النطق"(لاينز، 1987، ص223). فكل سياق إذاً هو عبارة عن اتجاه مجرى الأحداث وقد يكون اتجاه الأحداث هذا، حسب نظرية الأحداث، دالا على حالة ابتدائية، وأحوال وسطى، وحالة نهائية"(فنديك، 2000، ص258) تجسد العلاقة بين العالم الفعلي والعالم الممكن باعتبارها علاقة تفاعل دينامي بين العالم الفعلي والعالم المتخيل، بواسطتها نفهم هذا بذلك وهذه بتلك، إنها حالة خاصة من السيرورة التي نصل بها إلى فهم العالم الفعلي، ونستطيع نتيجة لهذا التفاعل الدينامي أن نكيف نظرتنا لما هو ممكن في العالم الفعلي(خطابي، 1991، ص301). لهذا توجد لدينا مجموعة لامتناهية من السياقات الممكنة التي يستطيع أحدنا أن يكون له فيها أوضاع مخصوصة، أعني حالة سياق واقعي يتحدد بفترة من الزمان والمكان، وتتحقق فيه نشاطات مشتركة بين المتكلم والمتلقي(فنديك، 2000، ص258). ولا يمكننا أن نحدد أي قضية يجري التعبير عنها لتحقيق التواصل بينهما دون معرفة السياق الذي تنطق فيه الجملة أو العبارة(لاينز، 1987، ص225). فليس السياق مجرد حالة لفظ، وإنما هو متوالية من أحوال اللفظ، التي تلخص لنا موقفا تواصليا بين شخصين، أحدهما فاعل حقيقي، والآخر فاعل على جهة الإمكان. وكلاهما ينتميان إلى جماعة لسانية لها اللغة نفسها وترابط ضروب الاتفاق للقيام بالفعل المشترك الانجاز(فنديك، 2000، ص258). إلا أن صعوبة تحديد هذان الشخصان والزمان والمكان تعود إلى أن الأدب يخلق عالما ممكنا، لذا فإن القارئ لا يهتم كثيرا بمن هو ((أنا)) أو ((أنت)) في النص، لكونه ((يعتبره)) ((غير واقعي))، بل هو ((خيالي)) (خطابي، 1991، ص301)، ولأن النص محفوف بسياق خاص تفرضه البيئة المحيطة بوحدة التسلسل الفنولوجي والنحوي والدلالي(حازم كمال الدين، (غ س) ص33). وإذا كانت السياقات بمثابة اتجاهات مجاري الأحداث حسب "فنديك"، فإنها تتعرف بمجموعة مرتبة من أزواج مثل ((الآن، هنا)) وغيرهما(فنديك، 2000، ص259.258). "ولما كان ينبغي أن تحدد السياقات من الوجهة النظرية، كان من الواجب أن تكون لها نهايات؛ إذ يتعين أن نعرف أية شروط يجب أن يستوفيها العالم الممكن حتى نصف الحالة الابتدائية أو النهائية للسياق"(فنديك، 2000، ص258). وبناء على ذلك، فإن السياق يشكل مجموعة من القضايا التي يمكن بموجبها تقييم قضايا جديدة من حيث الصدق ثم

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الخامس – العدد الثاني – البحث الثالث (ص: 41 - 52)
15 – أيار – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

إضافتها إلى السياق"(لاينز، 1987، ص241). يقول أحمد عفيفي: "ومن الوحدات اللغوية التي تتطلب أكثر من غيرها معلومات عن السياق لتيسير فهمها نورد الأدوات الإشارية. مثل: هنا، الآن، أنا، أنت، هذا ...، فإذا أردنا أن نفهم مدلول هذه الوحدات إذا ما وردت في مقطع خطابي استوجب ذلك منا. على الأقل. معرفة هوية المتكلم والمتلقي والإطار الزماني والمكاني للحدث اللغوي"(عفيفي، ص50)، فالمعنى المقصود "من الوحدات اللغوية التي تقوم على تشابك التسلسل الفنولوجي والدلالي والنحوي لا يحدد بدقة إلا من خلال السياق الذي يضم عناصر متعددة"(حازم كمال الدين، (غ س) ص33)، وبهذا فالسياق عند علماء لسانيات النص مرتبط بالنص، ارتباطا ينبع من كون أن النص جزء من واقعة اتصالية.

وبناء على ما سبق، فإن السياق تجسِيدٌ لمناسبةِ متتاليةٍ من المواقف الكلامية والأفعال اللغوية، وأحوال اللفظ، وتلقي قضايا أحداث لغوية تعمل على بناء وحدات كبرى تسهم في تعيين قبول النصوص والمنطوقات اللغوية وعدم قبولها. إنه عالم مجرد عميق يجمع بين عالمين، الواقع والمثال؛ أي بين سياقين نصيين، داخلي وخارجي. ذلك أنه يقارب النص مقاربة موسّعة تقوم على تعدد التأويلات المنطقية، وتباين التصورات المعرفية، واختلاف الرؤى البيانية، وتشابك العلاقات النحوية والدلالية والفونولوجية للوحدات اللغوية الكبرى.

3. السياق ونحو النص

حاول "فنديك" أن يجد قواعدا تسمح للمتلقي بالحكم على نص ما، بالنصيّة، أي: أنّه عمل أدبي منسجم ومترابط. ورغم أن مفهومه للنص لا يختلف، عن مفهوم "هاليداي ورقية حسن" له، بمعنى: أنّه يرى أنّ كل متتالية جملية خطية نص، وإن اختلف معهما، فيما يخلق النصية، في العمل الأدبي(أبو خرمة، 2004، ص8685)، فإن "تحرير موضع النزاع الوحيد الذي ينبغي لفت الانتباه إليه هو ما يتعلق بوجوه التشابه والاختلاف بين النص والسياق"(فنديك، 2000، ص304)؛ إذ يتضح أن النص القابل للفهم والتأويل، هو القابل لأن يوضع في سياقه، بالمعنى المحدد سالفا؛ فكثير ما يكون المتلقي أمام نص بسيط للغاية (من حيث لغته)، ولكنه قد يتضمن قرائن (ضمائر أو ظروفا) تجعله غامضا غير مفهوم بدون الإحاطة بسياقه. ومن ثم يمكن القول إن للسياق دورا فعالا في تواصلية النص وفي انسجامه بالأساس(خطابي، 1991، ص56)، متمثلا في تحديده لمعنى الوحدة الكلامية على مستويات ثلاثة متميزة في تحليل النص، فهو يحدد أولا أية جملة تم نطقها، إن تم فعلا النطق بجملة. ثانيا: إنه يخبرنا عادة بأية قضية تم التعبير عنها، إن تم التعبير عن قضية، ثالثا: إنه يساعدنا على القول إن القضية قيد الدرس قد تم التعبير عنها بموجب نوع معين من القوة اللاكلامية دون غيره. ويكون السياق في الحالات الثلاث هذه ذا علاقة مباشرة بتحديد ما يقال حسب المعاني المتعددة التي يحملها الفعل(لاينز، 1987، ص222). ولذلك فسياق الوحدة اللغوية لا يشمل النص المشارك فحسب، وإنما يشمل كذلك الميزات ذات العلاقة المباشرة بظرف النطق، وسنرى فيما بعد أن ما يشار إليه أحيانا بسياق الظرف يمكن تعريفه، بل يجب تعريفه بشكل يجعله شاملا لكل شيء في النص المشارك(لاينز، 1987، ص228)، أي كل ما له علاقة بموضوع ترابط النسيج النصي. ويبدو أن هذه النظرة إلى النسيج الداخلي المتشابك للنص، من المنظور النحوي، وجدت صداها لدى عالم اللسانيات الهولندي "فنديك" الذي اعترض على النحو التقليدي في كتابه جوانب من علم نحو النص Aspects of Text Grammar (1972) من حيث إنه لا يلبي المطالب التي تقتضيها دراسة النص الأدبي والشعري(إبراهيم محمود خليل، 2006، ص195). وأكد "عمر بن خرمة" بأنّ هذه المعرفة، هي التي تشكل وحدة المعنى في النص. وهي التي تخلق انسجامه وترابطه. وفرق بين الانسجام والترابط؛ باعتبار الأول صلة منطقية بين العناصر النصية، في حين أن الترابط، هو وجود علاقة سبب ونتيجة في التركيب، بحيث تكون الجمل مترابطة، بالقدر الذي تكون فيه النتائج متعالقة مع المقدمات، تعالقا مباشرا. ويضعف

الترابط كلما كان التعالق غير مباشر، أو غامضا. وربط بين درجة التعالق من حيث مباشرته، وقبول المتلقي للنص" (أبو خرمة، 2004، ص87.86). ومن خلال هذه المعرفة ينبغي أن تتحقق ثلاث فئات مندرجة تحت هذه المجموعات، وهي: معرفة العالم والذي تؤول فيه العبارة، ومعرفة المقامات المتنوعة للسياق، ومعرفة اللغة المستعملة أعني قواعدها في الاستعمالات الممكنة، وكذلك معرفة أنساق أخرى لضروب مواضعة الفعل المشترك الانجاز(فنديك، 2000، ص261.260). ذلك أن القضايا بقدر ما تكون متعالقة في النص، بقدر ما تكون مرتبطة بموضوع التخاطب، حيث من الممكن أحيانا أن يُحقق تطابق الذوات، والتطابق الإحالي، ووجود أطر، وتعالق محمولات، وعلاقة استرجاع، مع هذا لم تُحقق النصية(أبو خرمة، 2004، ص90)، وهذا يمكن أن يعود إلى غياب الانسجام والتعالق بينها. وتتعلق المسائل الجوهرية التي يجب البحث عنها في هذا الإطار بما إذا كانت بنية الخطاب، على الأقل من الوجهة النحوية يمكن أن تعتبر هي أيضا بالقياس إلى الجمل (البسيطة والمركبة) من ناحية أولى أو ما إذا كانت متواليات فعل الكلام والسياق منظورا إليها بالقياس إلى الجمل من ناحية ثانية"(فنديك، 2000، ص305). وبناء عليه، فإن "فنديك" دعا إلى اتباع طرق جديدة في تحليل المستويات الصوتية والتركيبية والدلالية لمعالجة سياقات المتواليات النصية، ومنها الوقوف على ما يعتريه من إضافة أو حذف أو ذكر أو استبدال. وبهذا يكون "فنديك" قد خرج بالنحو من الانكفاء على دراسة البنية الصغرى ممثلة بالجملة، إلى العناية ببنية أكبر، مكونة من جملة متصلة طويلة تؤلف وحدة معنوية هي النص(إبراهيم محمود خليل، 2006، ص195).

من هنا، فبعد القصور الذي شهدته الدراسات النحوية في تحليلها للنصوص الأدبية وإغفالها للعديد من الخصوصيات التي تسهم في الوصول إلى المضامين الرئيسة للنصوص، فقد تم اللجوء إلى ابتكار آليات لسانية نصية جديدة، وطرق حديثة في التعامل مع المستويات النصية وتحليلها، فاستطاعت لسانيات النص الانتقال من ضيق الجملة إلى رحابة النص. حيث أصبح التحليل اللساني النصي أعمق دلالة، وأكثر اتساعا، وأشمل مجالا في الدراسة.

ويشكل النص ومحتوياته أمرين متكاملين؛ فكلاهما يعضد الآخر ويقويه، لأن النص يحتوي على مكونات لسياقات لغوية في المواضع التي توجد فيها، والسياقات هي التي تقوم بخلق هذه المكونات وإيجادها(عفيفي، 2001، ص47)، ويدور حسب "فنديك" "في بؤرة محددة، هي موضوعه، وأن الجمل الأخرى، ما هي إلا شرح، وتفسير، وإعادة صياغة، لتلك البؤرة. واستدل على سلامة فكرته بأن المتلقي بعد سماعه للخطاب أو قراءته للنص، يسأل: ماذا قال؟ هذا موضوع غير مترابط. ما العلاقة بين هذه وتلك؟ ...الخ. وهذا يؤكد أنّ المقصود هو إيجاد بنية كلية ذات موضوع محدد"(أبو خرمة، 2004، ص89). وهو قابل لأن توضع له معايير من خارجه تحدد جمله وتراكيبه، بحيث لا يمكن للنص أن يفعل ذلك بنفسه، وبدلالته القصدية.

ومن ثم فإن النص المنجز لا يتم تحليله لغويا إلا بواسطة التفاعل بين المبدع والمتلقي، بين جسد النص ومدلولاته الحديثة الزمانية والمكانية. إنه باختصار شديد كائن حي يتشكل مع القراءة الواعية والتحليل الهادف الذي يجعل للسياق والموقف اللغوي دورا أساسا عند التحليل(عفيفي، 2001، ص47). ويظهر بشكل واضح أن "فنديك لم يكن يبحث عن تحليل للخطاب، بقدر ما كان يبحث عن منطقية النص. ورغم ذلك لم ينجح في إثبات هذه المنطقية، ويدل على ذلك، ما قدمه جون ليونز في كتابه "اللغة والمعنى والسياق" حين قرر المثال التالي:(Have you seen Mary ? I haven't. Peter hasn't ether. She is never here when she should be

(أبو خرمة، 2004، ص89) "

أكد "فنديك" نصية هذه المتتالية الجملية، في حين رفض رفضا قاطعا قبول نصية المتتالية الجملية ذاتها حين أضاف إليها بعض التحسينات، التي لا تمس العلاقات التي قررها فنديك سواء في مستوى الترابط، أو الانسجام، أو الترتيب، أو البنية الكلية والموضوع

ولا يمكن عدّ التحسينات التي أضافها "جون ليونز"، من قبيل تلك التي عدها فنديك نصوصا فوق تامة، أو تحت تامة، والنص المحسن هو التالي:

(Have you seen Mary ? I have not seen Mary. Peter not seen Mary (ether). Mary is never here when she should be)" (أبو خرمة، 2004، ص89).

نعتقد أن هناك سياقا أشمل تقرأ في ظله النصوص عموما، وهو ما يسمى عادة التقليد (أو التقليدية الأدبية) الذي يعني ((مجموعة من الاستراتيجيات التي تعمل على مستويي المحتوى والشكل، وتسمح للنص بأن يتعرف عليه ضمن مجموعة أخرى من النصوص تشبهه(خطابي، 1991، ص309)؛ إذ إن المكونات الدلالية المنطقية لأي نص لا تظهر إلا بواسطة السياق. ومن ثم "يصرح فيرث بأن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة سواء كانت هذه السياقات لغوية، أم اجتماعية. وهي ما أطلق عليها بالمر "السياق اللغوي"، حيث يراعى ذلك السياق ثقافيا أو عاطفيا"(عفيفي، 2001، ص4847). على أن القواعد الكلية الكبرى لا تجري على محتويات الاعتقاد / المعرفة الخاصة بالمستعملين للغة، وإنما تجري على متواليات الجمل أو القضايا المشكلة للسياقات. وبهذا الاعتبار، فنحن نعتمد على الفارق بين القواعد النحوية أو القواعد المنطقية والضوابط من جهة أولى، ومن جهة أخرى على الخطط الفنية الاستراتيجية والعمليات أو الإجراءات (فنديك، 2000، ص305)، بحيث "ينبغي أن يراعى في تلك السياقات "توافق الوقوع أو الرصف"، الذي يعني "الارتباط الاعتيادي لكلمة ما في لغة ما بكلمات أخرى معينة. أو استعمال وحدتين معجميتين منفصلتين استعمالهما عادة مرتبطتين الواحدة بالأخرى"(عفيفي، 2001، ص48). و"لما كانت الجمل بسبب تركيبها التراتبي، تتحدد كوحدة نظرية في النحو، وليست كمتوالية من الألفاظ المفردة (المتلفظ بها) (كصيغ صرفية مورفيمية أو مركب لفظي) صارت إذن تراكيب الخطاب الكلية حاصلة على الأقل على مستوى من التحليل اللساني تعامل فيه ضروب الخطاب أو فقراته معاملة الوحدات النظرية"(فنديك، 2000، ص305). وإذا كانت نظرية السياق لها أهمية كبرى "بالنسبة للنظر النحوي على مستوى النص فإن لها .كما هو واضح .أهمية على مستوى الجملة، حيث إنها .كما يقول الدكتور أحمد مختار عمر: "تحدد مجالات الترابط والانتظام بالنسبة لكل كلمة"(عفيفي، 2001، ص48)، لأن الجملة جزء من النص. وللإشارة أن ثمة مفهومات جديدة للنص وطريقة تحليله نحويا شكلت النظرة إلى اللسانيات الراهنة؛ فالنص بمفهومه الحديث يتجاوز كل حدود المعيارية للنحو التقليدي .نحو الجملة .كما أنه يتجاوز كل العادات القرائية التقليدية وطرق التحليل اللغوي المعروفة بواسطة تقسيمه إلى وحدات. ومن خلال المفاهيم اللغوية لهذا المنهج ندرك أن النص إبداع يتفاعل مع اللغة وينسجم معها من خلال تحرك غير مقيد في فضاءات لا تحد(عفيفي، 2001، ص47). فالبنية التركيبية النحوية، على سبيل المثال، يمكن وحدها أن تعبر عن نوع من الربط النصي، كالربط العلي. ويرى إبراهيم محمود: "أن اللغويين الوصفيين فاتهم أن يتأملوا الدور الذي تنهض به البنية الكبرى في إثراء الدرس اللغوي، وإغنائه، مع أن الدور الذي تقوم به هذه البنية في توضيح دلالات الأبنية الصغرى، ودلالات النصوص، أكبر بكثير مما تقوم به البنية الصغرى، وبهذا فإن على علم النحو أن يسعى إلى وضع الضوابط التي تحدد العلاقات المتشابكة بين عناصر البنية الكبرى، التي تؤدي إلى إنتاج الدلالة التعبيرية للتراكيب"(إبراهيم محمود خليل، 2006، ص196).

وبهذا، فإن التأكيد على مسألة الربط بين النص والسياق أمر بالغ الأهمية في الدراسة النصية، ولا يمكن أن نصل إلى فحوى النص بدونها. وإذا كان النص يدور في بؤرة معينة، وأن الجمل الأخرى، شرح، وتفسير، وإعادة صياغة لهذه البؤرة، وإذا كان هناك سياق أشمل تقرأ في ظله النصوص عموما، وهو ما يسمى عادة "التقليد"، فهو يتشكل من مستويات تركيبية ودلالية ونحوية وفونولوجية، ويبنى من نصوص مختلفة، ويتشكل من خلال مسارين مهمين، أولهما له صلة بتلقي السياقات التي مر منها، والآخر يرتبط بالتفاعل الراهن مع مستوياته اللسانية النصية.

ومن الواضح أن معنى القضية يشترك في تحديد التأويل العلي للجمل المتحدة الترتيب فقد ينبغي أن تؤكد على أن تركيب الجملة النحوي ذاته يستوجب أيضا تأويلا دلاليا مثل الترتيب الزماني والعلي للأحداث. وهذا ما يفرض علينا عدم عزل النصوص عن سياقاتها الواقعية؛ فنحن نبني النماذج حيث تستخدم اللغة في نصوص واقعية في ضوء المعرفة الإدراكية الواسعة"(عفيفي، 2001، ص49). وبهذا يُفرض توفر نظرية إدراكية للاستيعاب اللغوي من خلال نموذج يراعى فيه كيف تفهم وحدات معقدة كل النصوص وتختزن ويعاد إنتاجها وتنتج وكيف توجه الحوارات توجيها عقليا(فنديك، 2001، ص273). ذلك أن كل عبارة تكون مناسبة لائقة في سياق واحد (مجرد)، وبأن العبارة نفسها يمكن أن تكون غير مناسبة ولا ملائمة في سياق آخر. وأيضا قد يلاحظ أن هذا النوع من التجريد يسمح لنا بأن نربط العبارات بالوحدات على مستويات أخرى من الوصف اللساني(فنديك، 2000، ص260). مما يمكن السياقات من التداخل والتآزر في التحليل النصي إلى حدٍّ يمكن لنا أن نستخدم كلمة السياق دون تمييز بين السياق اللغوي من جانب والسياق الاجتماعي من جانب آخر"(عفيفي، 2001، ص48)، لأن مهمة "لسانيات النص بناء على ذلك، تحليل النص داخل هذا التفاعل الاجتماعي التواصلي مراعيا ظروف الكاتب والمتلقي معا"(عفيفي، 2001، ص51). وقد يرى "هايمس" (1964) أن للسياق دورا مزدوجا؛ إذ ((يحصر مجال التأويلات الممكنة، (...) ويدعم التأويل المقصود. وهذ راجع إلى الخصائص التي ينبني عليها، وهي خصائص قابلة للتصنيف إلى: المرسل، المتلقي، الحضور، الموضوع، المقام، القناة، النظام، شكل الرسالة، المفتاح، الغرض)(خطابي، 1991، ص52.53)[1]. وبناء على ما سبق، فإنّ رموز العبارة قد تكون وحيدة مفردة بالمعنى الفزيائي الضيق (الفونطيقي)، ففي لحظة واحدة مفردة يمكن أن ينتج شخص ما عبارة واحدة (شفوية) ذات علامة، حتى إذا ((كررت)) العبارة فإنه ينتج عبارة أخرى ذات علامة من نمط العبارة نفسها(فنديك، 2000، ص259). وفي إطار الجمع بين العبارتين ننتج نصا محددا بسياق ما، يكون خاضعا لتأويل من التأويلات المقصودة. من هنا يذهب ليتش إلى أن كل قول يحصل، بشكل نمطي، في مقام خطابي يتضمن العوامل التالية: المرسل المرسل إليه، الرسالة، السياق المقامي الذي يظهر فيه الخطاب. ويعني هذا أن تلقي رسالة منظومة يقع عادة في زمكان واحد(خطابي، 1991، ص302)؛ على أساس أن التحليل النحوي لا يتم إلا بعد الانتهاء التام من النطق أو الكتابة، بحيث يبدأ المتلقي في قراءة النص وتحليله، ويكون النص قد وضع داخل سياقه اللغوي والاجتماعي فيؤول تأويلا صحيحا لا نقص فيه ولا التواء. فمهمة النص ترتبط ارتباطا كبيرا بانتهائه وتواصله مع المتلقي(عفيفي، 2001، ص50.51). يتبين بأن "فنديك" أفاد من جل الملاحظات السريعة، والآراء المتفرقة التي لم توضع في نسق منهجي يحدد لنا طبيعة الدور الذي يقوم به النحو في هذا النوع من الدرس النقدي، في كتابه الثاني: النص والسياق Text and context (1977) الذي أوضح فيه مقاصد اللسانيات بصفة عامة، فهي لا تتعدى أن تتأمل النظام اللغوي الطبيعي، وتطور اللغة والظروف التاريخية التي تؤثر في هذا التطور(إبراهيم محمود خليل، 2006، ص195).

وبناء على ما سلف، فعلى الرغم من اختلاف التصورات وتباين التوجهات وتنوع المدارس اللسانيات المهتمة بشأن التحليل اللساني النصي الذي يهتم بالقضايا والمواقف النصية في دراسته للنصوص، فإن الدراسة النصية الممنهجة لا تغيب السياق في تحليلها للنص وتأويله، فهما عاملان متلازمان، إحداهما يقتضي بالضرورة وجود الآخر.

وتؤكد النظريات المعروفة عن السياق وخاصة اللغوية منها، في منظور "أحمد عفيفي"، الحاجة إلى الربط بين العلوم المختلفة منها: علم النفس والاجتماع والأنثروبولجيا، وكل هذه العلوم يمكن أن تساعد سياقيا في تحليل النص من خلال مزجها في عقل المتلقي ونفسيته"(عفيفي، 2001، ص49). الشيء الذي حثّه على جعل الانسجام مرتبطا بالدلالة؛ "وذلك من خلال التعالقات التالية، وهي: تطابق الذوات والكل والجزء، والملكية، ووجود الإطار، والحالة العادية المفترضة للعوالم، وتعالق المحمولات، والتذكر والاسترجاع"(أبو خرمة، 2004، ص888)، على أن "يكون الربط واضحا بين السياق اللغوي والتحليل النصي إلى حد كبير؛ فالأحداث الكلامية في اللغة الفصحى يمكن أن تختلف في تفسيرها ومفهومها حسب الموقف اللغوي. ولهذا يقول "جون لوينز" (ينبغي علينا أن نحصر هذه الأحداث الكلامية من أجل وصف تراكيبها النحوية والدلالية)" (عفيفي، 2001، ص49). وبهذا أدخل عمر أبو خرمة في انسجام النص، قضية الترتيب، وركز على الترتيب المقيد، دون الحر؛ إذ هو الذي يظهر قصدية التناص. وحدوثه . أي الترتيبين المقيد . دون أثر دلالي، أو تداولي، يخل بالانسجام في النص من وجهة نظره"(أبو خرمة، 2004، ص88). باعتبار أن "الأمر ليس مقتصرا على وصف التراكيب نحويا، بل يتطرق أيضا إلى وصفها دلاليا. وإذا كان "جون لوينز" يؤكد على التحديد الدلالي للتراكيب والأحداث والوحدات الكلامية من خلال السياق(عفيفي، 2001، ص5049)، فإن هناك "وحدات لغوية أخرى لا تحتاج إلى كبير معرفة بالسياق وذلك مثل الأحداث العامة، والأحكام الشاملة التي تأتي في سياق الخطاب، الذي يعد إنجازا لغويا يعادل الكلام. أما النص الواقع على الصحيفة كما تتفوه بذلك "جوليا كرستيفا" يكون دائما مختلفا عن كلامنا الصوتي، فمن شأن المتكلم ألا يخبر الناس بما يفترض أنهم يعلمونه(عفيفي، 2001، ص50). يشير هايمس إلى أنه بإمكان محلل النص/ الخطاب أن يختار الخصائص الضرورية لوصف حدث تواصلي خاص، بمعنى أن هذه الخصائص ليست كلها ضرورية في جميع الأحداث التواصلية، ولكن ((بقدر ما يعرف المحلل أكثر ما يمكن من خصائص النص بقدر ما يحتمل أن يكون قادرا على التنبؤ بما يحتمل أن يقال)) (خطابي، 1991، ص53). ويفرض عليه أن يهتم بالسياق النصي، وأن تتوفر لديه مجموعة من المعلومات حوله، يمكن أن يحدد الاحتياج إليها كثرة أو قلة حسب النص"(عفيفي، 2001، ص50). يقول خطابي: "يذهب براون ويول إلى أن محلل الخطاب ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار السياق الذي يظهر فيه الخطاب (والسياق لديهما يتشكل من المتكلم / الكاتب، المستمع / القارئ، الزمان والمكان)، لأنه يؤدي دورا فعالا في تأويل الخطاب، بل كثيرا ما يؤدي ظهور قول واحد في سياقين مختلفين إلى تأويلين مختلفين"(خطابي، 1991، ص52). نستنتج من خلال ما سلف، أن ضروب الخطاب ينبغي ألا توصف فقط على المستوى التداولي بل تقتضي مستوى مستقلا للسيمانطيقا (النسبية) للمتواليات ولبنيات كبرى شاملة"(فنديك، 2000، ص305). من ثم، فإن القارئ وهو يواجه نصا لسانيا أو أدبيا يكون حاملا لزاد معرفي هام عن النص مستبعدا معلومات ومستحضرا أخرى للتكيف مع مقتضياته التي يروم فهمها، باعتبار أن "السياق بالنسبة للنص جهاز من المعلومات الخارج . نصية المعقودة في النص كتقليد أدبي أو كاقتضاء سياقي"(خطابي، 1991، ص309)، وهي معلومات تربط بينها وبين جمل النص روابط تسهل للمتلقين عملية الوصول لمعاني وسياقات النصوص ومنطقيتها. وبهذا يقسم فنديك هذه الروابط على مجموعتين إحداهما مجموعة الروابط المنطقية، وبعضها طبيعي ينبع من طبيعة التركيب اللغوي. والاختلاف بين النوعين لا يتعدى كون الأول منهما نابعا من تنضيد الجمل، وترتيبها على وفق المعنى، وتسلسله، ومطابقة الربط، وانسجامه مع مقاصد الكاتب،

والآخر يتعلق بالترابط بين الجمل من حيث الفصل والوصل، مما يؤدي إلى خدمة سياق النص(إبراهيم محمود خليل، 2006، ص197). وفي أثناء الاستيعاب يجب على القارئ أن يحافظ عن معلومات عن البنية وفهم الكلمات أو أجزاء الجمل حتى تستخدم مرة أخرى لبناء علاقات نحوية ضرورية (فنديك، 2001، ص264).

وبناء عليه، يتضح أن المقاربة اللسانية النصية مبنية على رؤية تفاعلية بين النص والسياق تهدف إلى فهم النصوص واستيعاب قضاياها المعرفية، قصد إبراز المعنى الوظيفي للغة، وتحقيق التواصل بين المتكلمين والمتلقين وآثارهم اللغوية من خلال تفاعل العديد من السياقات المعرفية، التاريخية والاجتماعية والثقافية، والنفسية، واللغوية والاتصالية لإنتاج النصوص، وبناء نصياتها التي لا تسمح بالتماسك والانسجام بين مكونات وعناصر النص فحسب، وإنما تقوم على انسجام القضايا والمواقف المشكلة للأحداث اللغوية الكلامية. وهذا راجع إلى أن النصوص القابلة للإدراك والاستيعاب هي التي تراعى سياقاتها أثناء التحليل والتأويل، وهو ما يعني أن هناك علاقة وطيدة بين أقطاب ثلاث في تحليل النصوص وتأويلها، وهي: العالم واللغة والمقام.

خاتمة

نستنتج أن الفعل اللغوي فعل كلامي مزدوج، تداولي ولساني نصي، جامع بين المكتوب والمنطوق، وله وظيفة أساس متمثلة في تشكيل متتاليات نصية لغوية رصينة. ذلك أن المقاربة اللسانية النصية مبنية على رؤية مثالية تفاعلية بين النص والسياق، وتهدف إلى التلاقح بين العلوم الإنسانية والتكامل المعرفي بين النصوص، وتحليلها وفهمها واستيعاب قضاياها الفكرية، قصد تحقيق التواصل اللساني بين المخاطِبين وبين المتلقين وآثارهم العلمية. وبناء على ذلك خلصنا إلى العديد من الخلاصات والاستنتاجات، أهمها ما يلي:

- ✓ إن مهمة البحث اللغوي تتمثل في إمكانية نقل التصورات الأساس التي تطورت في نظرية الفعل اللغوي وخاصيات الأفعال اللغوي والآليات المنهجية إلى تحليل النصوص.
- ✓ إن نظرية الأحداث تجمع بين عالمين: عالم الواقع والعالم الممكن.
- ✓ إذا كان السياق أساسا من أسس التداوليات، فإنه يشكل جزءا لا يتجزأ عن لسانيات النص.
- ✓ إن النص محفوف بسياق خاص تفرضه البيئة المحيطة بوحدة التسلسل الفونولوجي والنحوي والدلالي.
- ✓ إن مهمة لسانيات النص تحليل النصوص داخل التفاعل الاجتماعي التواصلي مراعيا ظروف الكاتب والمتلقي معا.
- ✓ إن البنيات العميقة للجمل، وبعض آليات الربط بينها، إنما تدل على وجود متواليات أفعال اللغة.
- ✓ إن آليات الربط المستعملة في المتواليات النصية يوجد لها تأويل سيمانطيقي خاص بها.
- ✓ إن المتتاليات اللغوية يوجهها سياق الحال، ويتحكم في مسارها الصحيح.
- ✓ إن السياق هو تجريد عالي لما نعني به المواقف الكلامية الاتصالية داخل النصوص وتجسيد لمناسبةِ متتاليةٍ من الأفعال اللغوية، وأحوال اللفظ.
- ✓ إن التأكيد على مسألة الربط بين النص والسياق أمر بالغ الأهمية في الدراسة النصية.

المصادر والمراجع

محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1991.
فولفجانج هاينه مان ديترفيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة . مصر، ط1، 2004.
عمر أبو خرمة، نحو النص نقد النظرية ... وبناء أخرى، عالم الكتب الحديث، اربد . الأردن، 2004.
سعيد حسن بحيري، ظواهر تركيبية في (مقابسات) أبي حيان التوحيد دراسة في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2006.
حازم علي كمال الدين، نظرية القوالب من نظريات علم اللغة الحديث، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.
جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة: عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، 1987، ط1.
تون أ. فنديك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، مصر، 2001.
تون أ. فنديك ، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق . المغرب، ط2000.
أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، 2001، ط1.
إبراهيم محمود خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة للنشر والتوزيع . عمان، ط1، 2006.

المجلات

✓ محمد إبراهيم أحمد، السياق والتناص بين علم لغة النص وعلم أصول الفقه، حوليات آداب عين شمس، المجلد 40، (أكتوبر . ديسمبر 2012).